الفتلاوي تحشد التأييد ضد بقاء المجلس الحالي

استجـواب مفوضيــة الانتخابــات: انتقــام سياســي أم صحــوة برلمـان

متابعة/ المدى

تتشابك قضايا الفساد بالصراع السياسي الدائر في العراق الذي يحبو نحو الديمقراطية. فمن المقرر أن يتم إخضاع رئيس مفوضية الانتخابات فرج الحيدري وأعضاء مجلس المفوضين، لاستجواب تحت قبة البرلمان في أيار الحالي. استجواب يبدو في طابعه تقنيا، إلا أن المفوضية تلمس فيه دوافع "انتقامية".

يأتي هذا الاستجواب على خلفية اتهامات وجهت إلى رئيس المفوضية وبعض أعضاء مجلس المفوضين بالتورط في قضايا فساد مالي وإداري، بعضها ارتكب إبان العملية الانتخابية الأخيرة التي جرت في آذار العام الماضي، وفقا لما صرح به أعضاء في "ائتلاف دولة القانون"، الجهة النيابية التي قدمت الطلب.

وتقول النائبة عن دولة القانون حنان الفتلاوي التي قادت حملة جمع تواقيع أكثر من مئة برلماني، إن "هناك الكثير من علامات الاستفهام حول أداء ونزاهة أعضاء المفوضية نريد أن نعرف الإجابات بشأنها".

وتأسست المفوضية في ٣١ أيار عام ٢٠٠٤، بموجب قانون رقم ٩٢ صادر عن سلطة الائتلاف المؤقت التي ترأسها الحاكم المدني بول بريمر، وضمت تسعة مفوضين.

وقد أثير حول عملها الكثير من علامات الاستفهام ووجهت اليها انتقادات لاذعة، سيما وان قوانينها تنص على ان يكون أعضاؤها مستقلين عن الأحزاب، وهو ما لم يتم الالتزام به عندما تغير معظم الأعضاء قبل انتخابات مجالس المحافظات في العام ٢٠٠٩، حيث تم مراعاة "التوازن الحزبي" في عملية اختيار الأعضاء الجدد.

كما سبق للمفوضية تلقي انتقادات من بعض الكتل الخاسرة، ولم تسلم أيضا من اتهامات عراقيي الخارج ممن صوتوا في بلدان أوروبية.

فقد وصفوا عملها بـ"الفوضوي" سيما وان الكثير من الناخبين لم يتسن لهم ممارسة حقهم الانتخابي والتصويت بسبب "تقصير تنظيمي" في عمل ممثلية مفوضية الانتخابات في تلك البلدان، كما منعت المفوضية فتح مراكز اقتراع في بلدان يوجد فيها مغتربون عراقيون بحجة نقص في التمويل.

النائبة الفتلاوي تشير إلى أن من الممكن فتح بعض هذه الملفات من قبل النواب، لكن الأسئلة ستركز بشكل اكبر على قضايا فساد محتملة جرت داخل هذه المؤسسة.

ورقة الأسئلة التي طرحت على أعضاء المفوضية وعددها ٣٠ سؤالا، وهي في معظمها مالية بحته تبحث عن إجابات وافية حول السند القانوني الذي تم بموجبه صرف أموال ومخصصات استثنائية لأعضاء وكوادر المفوضية، وأخرى تتعلق بملفات التعيينات والأوامر الإدارية التي أوفد بموجبها أعضاء للخارج ومنحوا إجازات.

المفوضية التي تنحصر مهمتها في تنظيم عمليات الانتخابات والاستفتاءات الشعبية، تدافع عن نفسها بالإشارة إلى أنها "تخضع في تعاقداتها وحساباتها الى تعليمات تنفيذ الموازنة الصادرة عن وزارة المالية، فضلا عن وجود لجنة مختصة من ديوان الرقابة تتابع وتدقق جميع الاجراءات المتخذة".

وفي معرض ردها على الاتهامات، أعربت المفوضية في بيان أصدرته عن بالغ "قلقها من هذا الاستجواب الذي سيكون له مردود سلبي في عرقلة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة".

ويرجح أعضاء في مجلس المفوضين وجود "دوافع انتقامية" لدى كتلة المالكي وراء الاستجواب الأول من نوعه في الدورة الانتخابية الحالية.

سعد الرواي عضو مجلس المفوضين وصف الأسئلة الثلاثين بأن "طابعها تشهيري وبعضها لا مبرر له مثل السؤال الذي يستفسر فيه عن الباجات (البطاقات التعريفية) التي منحها الأمريكون لنا لدخول المنطقة الخضراء إذ يعتبرون ان في هذه الباجات امتيازات في دخول المنطقة لا تتوفر للغير". ويضيف الراوي "لا يوجد أي سؤال ليس لدينا اجابة صريحة وواضحة عليه ونستعد لندعم اقوالنا بالوثائق والمستندات التي تبين سلامة موقفنا".

الخلاف بين رئيس الحكومة والمفوضية بدأ في آذار مارس من العام الماضي عقب صدور النتائج النهائية للانتخابات، وفوز قائمة غريمه أياد علاوي بالمرتبة الأولى بفارق مقعدين عن ائتلافه النيابي الذي حل بالمرتبة الثانية وحصل على ٨٩ مقعدا من أصل ٣٢٥. المالكي عمد في ذلك الوقت إلى المطالبة بإعادة فرز الأصوات، واتهم صراحة أعضاء في المفوضية بالانحياز وعدم النزاهة.

وفي مطلع العام الجاري صدر قرار قضائي بربط الهيئات المستقلة ومن بينها مفوضية الانتخابات برئاسة مجلس الوزراء بعدما كانت مستقلة عن الحكومة وتعمل تحت اشراف البرلمان.

وقد جرى تفسير قرار المحكمة الاتحادية العليا "المثير للجدل" والذي تم اتخاذه بعد طلب تقدم به مكتب المالكي للمحكمة، انه محاولة من رئيس الحكومة لاخضاع هذه الهيئات لسلطته المتنامية.

يضاف الى ذلك الاستقالة التي تقدمت بها رئيسة دائرة الانتخابات في المفوضية حمدية الحسيني من مجلس المفوضين بعد ٧ سنوات قضتها في مواكبة العمليات الانتخابية، وهي شخصية محسوبة على حزب المالكي وترتبط معه بعلاقات عائلية أيضا.

وفي خضم التحضير لعملية الاستجواب، تبادلت الحسيني مع رئيس المفوضية فرج الحيدري، المناوشات والاتهامات بالفساد والتجاوز على قانون المفوضية عبر وسائل الاعلام، لكن سرعان ما هدأت المعركة بينهما وابتعدا عن التصعيد.

النائبة الفتلاوي تنفي وجود اي طابع "انتقامي" في مقترح كتلتها، وتقول ان "هذا الاستجواب جزء من مهام مجلس النواب لتقويم عمل مؤسسات الدولة التي تثار حولها الشبهات سواء في التقصير باداء واجباتها او اتهامات الفساد الموجهة اليها"، محذرة من "تمييع" القضية عبر محاولات تأجيله.

ورغم ان البرلمان غير المتجانس سياسيا، تنتظره مهام كثيرة يمكن أن تفوق بأهميتها استجواب مجلس المفوضين، إلا أنه سيكون أمام أول امتحان عملي له في دورته الحالية باعتباره أعلى سلطة رقابية وتشريعية مهمتها تقويم اداء مؤسسات الدولة.

تزايد حالات التفجير وعمليات الاغتيال

مواطنون للمالكي: العنف يعود.. ووزارات الأمن لا تزال شاغرة

متابعة/ المدى

دعا مواطنون من بغداد، رئيس الوزراء نوري المالكي الى الإسراع في تسمية وزيري الدفاع والداخلية، وطالبوا في الوقت عينه الزعماء السياسيين الى نبذ الخلافات لانعكاسها على الوضع الأمني، بعدما ازدادت وتيرة التفجيرات خلال الأيام القليلة الماضية.

وقال أحمد شهاب من سكنة حي الشرطة جنوب غربي بغداد، ان "العراق هو البلد الوحيد في العالم الذي يمر بظروف امنية صعبة ولا يوجد فيه وزيران للدفاع والداخلية، رغم تزايد التفجيرات التي تستهدف المدنيين والمسؤولين وقوات الأمن على حد سواء".

وأضاف "حتى الآن لا نعرف من هو عدونا، وربما نحن البلد الوحيد الذي لا يعرف مواطنوه من هو عدوهم على نحو دقيق، خصوصا وان القادة الأمنيين يقولون دائما ان تنظيم القاعدة انهار في العراق، وان المصالحة الوطنية اسهمت في الاستقرار الأمني، لكن الحقيقة هي خلاف ذلك"، معربا عن قناعته بأن "الخلافات السياسية بين قادة الكتل وراء سوء الوضع الأمني".

فيما قالت سميرة هادي تسكن حي بغداد الجديدة، جنوب شرقي بغداد، أن "عدم تسمية الوزراء الأمنيين حتى الان انعكس سلبا على الوضع الأمني، لذلك ندعو رئيس الوزراء لتسمية الوزيرين باقرب وقت ممكن، على أمل تحسن الأمن".

وأضافت أن "على قادة الكتل السياسية نبذ خلافاتهم، لدفع عجلة العملية السياسية والديمقراطية الى الامام، لأنهم يسهمون عبر خلافاتهم في اذكاء العنف، وتدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في العراق عموما".

وعبر ماجد حامد يسكن مدينة الصدر شرقي بغداد، عن استيائه من عدم جدية الحكومة في حسم ملف الوزارات الأمنية الشاغرة ما أثر على الوضع الأمني، قائلا "انا أشبه بمن يقف في طابور منتظرا دوره في الموت، لأننا لا نجد املا في استقرار الامن في العراق عموما وفي بغداد خصوصا، كما لم نعد نثق بتصريحات المسؤولين السياسيين والأمنيين، وعلينا حماية اروحنا بانفسنا، دون ان ننتظر الحكومة في توفير الحماية لنا".

وأضاف "على رئيس الوزراء فرض وزيرين امنيين مهنيين مستقلين كما وعد، طالما خوله الدستور بتسمية الوزراء في حكومته"، مبينا أن "هذا افضل للعراق خاصة ان مجلس النواب ينتظر ولم يطالب نوابه بالتعجيل في تسمية هذين الوزيرين وكأن الأمر لا يعنيه"، مشددا على أهمية "نبذ الخلافات بين قادة الكتل التي تؤثر على الأمن".

وتراجع الوضع الأمني بشكل ملحوظ خلال الأيام القليلة الماضية، حيث شهدت العاصمة بغداد عددا من التفجيرات كان اكبرها الذي وقع بواسطة انتحاريين قرب المدخل الغربي للمنطقة الخضراء، ما أوقع عدة ضحايا فيما تستمر التفجيرات بالعبوات الناسفة.

وعزت قيادة عمليات بغداد أسباب التدهور الأمني الى لجوء تنظيم القاعدة الى تجميع امكانياته لينفذ عملية كل شهرين.

وقال الناطق الرسمي باسم القيادة اللواء قاسم عطا "اشرنا قيام تنظيم القاعدة بتنفيذ عمليات ارهابية كل شهرين تقريبا، ولدينا خطط لمنع التنظيم من تنفيذ تلك العمليات عبر مراجعة الخط العسكرية، ومن المحتمل ان نكشف عنها تباعا".

وأضاف أن "كل المعطيات تؤكد مسؤولية تنظيم القاعدة عن التفجيرات الأخيرة والتي تستهدف المواطنين وقوات الأمن على حد سواء".

وجددت قيادة عمليات بغداد مؤخرا دعوتها إلى المواطنين وموظفي الدولة الذين يستقلون سياراتهم بضرورة تفتيشها قبل ركوبها، وعدم تركها في التقاطعات العامة أو الساحات أو أمام الأسواق والمحال بدون تأمين حماية، حيث لجأت التنظيمات الإرهابية والإجرامية في الآونة الأخيرة الى إتباع أسلوب العبوات اللاصقة، للاستهداف الشخصي، حسب بيان لعمليات بغداد.

نواب يستبعدون إجراء تعديل على الاتفاقية الأمنية

مخـــاوف مــن قــواعــد أمـريـكـيــة خـلـف الـكـوالـيـس

متابعة/ المدى

طالبت النائبة عن الكتلة العراقية البيضاء عالية نصيف القوات الأمريكية بتقديم جرد واضح بعدد القواعد العسكرية التي أسستها في العراق لغرض معرفة ما إذا كانت هناك قواعد ستبقى خلف الكواليس بعد الانسحاب الأمريكي .

وقالت نصيف في بيان عدد القواعد الأمريكية في العراق حتى الآن ليس ظاهرا بشكل واضح ، ويتوجب على القوات الامريكية تقديم جرد بالقواعد التي أسستها في الوقت الذي كان العراق فيه بلا حكومة قبل البت بأي موضوع يتعلق بالاتفاقية الامنية .

وحذرت نصيف من احتمالات وجود قواعد امريكية وراء الكواليس لا علم لنا بوجودها، مشيرة الى ان العراق لديه ما يكفيه من الهموم ولا داعي لاستغلال اراضينا للهجوم على أية دولة مجاورة.

وحملت الادارة الامريكية المسؤولية عن اي تصرف عسكري من خلال قواعدها الموجودة على الاراضي العراقي.

وشددت على ان هناك بنداً في الاتفاقية الامنية يحظر على القوات الامريكية القيام بأي اعتداء عسكري على اي دولة مجاورة للعراق ، وعلى الجانب الامريكي الالتزام بهذا البند.

لكن ثلاثة نواب من كتل برلمانية مختلفة اتفقوا على عدم الحاجة لاجراء استفتاء على الاتفاقية الأمنية المبرمة بين العراق والولايات المتحدة، كون القوات الأمريكية ستخرج نهاية العام الحالي وستطبق جميع تفاصيلها.

وقال النائب عن التحالف الوطني علي الشلاه ان "تنفيذ الاتفاقية الأمنية بكل تفاصيلها أمر محتوم وانسحاب القوات الأمريكية سيتم خلال نهاية العام دون الحاجة لاجراء استفتاء حول بقائها او انسحابها"، مبينا ان "رئيس الوزراء نوري المالكي مصمم على انهاء تواجد القوات الأمريكية نهاية العام دون ابقاء اي جندي على ارض العراق، كما ان التحالف الوطني بجميع اعضائه مع هذا التوجه".

واضاف ان "فكرة اجراء الاستفتاء على الاتفاقية يعطي ايحاء ببقاء القوات وهذا الأمر مرفوض"، متابعا ان "العملية السياسية تجاوزت مرحلة اجراء الاستفتاء واتخذ القرار باجماع وطني ومررت الاتفاقية عبر مجلس النواب بدورته السابقة وكان هناك اجماع على ضرورة خروج القوات الأمريكية نهاية العام الحالي".

من جانبه، قال النائب عن ائتلاف العراقية زهير الأعرجي ان "الشعب العراقي والبرلمان، احترما الاتفاقية التي حصلت واعتبراها منجزا للحكومة في حينها، ولكن هذا لا يعني اننا سننتظر مباحثات جديدة لتمديد وجود القوات الأمريكية في العراق"، مبينا ان "هذا الامر مرفوض جملة وتفصيلا".

وأضاف "يجب على الحكومة احترام الاتفاقية التي حصلت بارادة الشعب في حينها اي ممثلي الشعب في البرلمان في الدورة السابقة، وان اي تغيير على هذه الاتفاقية يجب ان يكون في قبة البرلمان قبل استفتاء الشعب عليه".

وأشار الأعرجي الى ان "اي جهة لا من الجانب الحكومي ولا من داخل البرلمان كهيئة الرئاسة، لم تقدم الى البرلمان مقترحا بتمديد بقاء القوات الأمريكية بعد عام ٢٠١١، فالجميع يعتبر ان هذا الموعد هو الاخير لانسحابها ودون اي تمديد".

ولفت الى ان "القيادات العسكرية العراقية تؤكد دوما ان القوات العراقية جاهزة لاستلام الملف الأمني ولا يخفى على الجميع ان الملف الأمني في كثير من المحافظات مستقرة بدرجة ٩٠٪ ولدينا عدد كبير من القوات الأمنية من وزارتي الدفاع والداخلية والدوائر الأمنية الاخرى ولا داع لوجود القوات الامريكية".

لكن الأعرجي شدد على "أهمية دعم القوات العراقية بالأسلحة المطلوبة وبالدعم اللوجستي الضروري، من قبل القوات الأمريكية قبل نهاية العام الحالي".

فيما رأى النائب عن تحالف الوسط وليد عبود، ان "العراقيين يريدون تطبيق الاتفاقية الأمنية وتنفيذ خروج القوات الأمريكية نهاية عام ٢٠١١"، مبينا ان "البعض يريد ابقاء القوات الامريكية الى ما بعد عام ٢٠١١ لكننا نرفض التمديد اكثر من هذا العام".دون أن يوضح طبيعة الجهات التي تريد التمديد.

وفيما يخص امكانية اجراء استفتاء على الاتفاقية، قال عبود ان "الاتفاقية اصبحت حيز التنفيذ منذ زمن والحكومة وافقت عليها وليس هناك حاجة لاجراء استفتاء عليها"، مستدركا "في حال ارادت الكتل اخذ رأي الشعب العراقية على الاتفاقية فهذا امر جيد"، معربا عن اعتقاده بان "الشعب العراقي والكتل السياسية جميعا متفقون على خروج القوات الأمريكية من العراق في موعدها".

وكان المتحدث باسم زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، صلاح العبيدي قال في بيان تلاه أمام جمع غفير من الجماهير التي خرجت السبت في تظاهرة للمطالبة بخروج القوات الأمريكية من العراق، ان القوات الأمريكية إذا لم تخرج من العراق فإن جيش الإمام المهدي سيعود إلى تصعيد المقاومة العسكرية وسيقوم ايضا بتصعيد المقاومة السلمية.

يذكر أن القوات القتالية الأمريكية انسحبت تماما من العراق نهاية شهر آب أغسطس الماضي بموجب الاتفاقية الأمنية الموقعة بين بغداد وواشنطن نهاية عام ٢٠٠٨، على أن تكمل القوات الباقية وقدرها نحو ٥٠ ألفا انسحابها قبل نهاية العام الحالي.

يشار الى ان مسؤولين امنيين ومحليين من "خطورة" انسحاب القوات الاميركية المقرر نهاية العام ٢٠١١، كونه "يهدد استقرار الاوضاع" في المحافظة المتنازع عليها.

وقال قائد شرطة كركوك اللواء تورهان يوسف عبد الرحمن لوكالة فرانس برس ان "تنظيم القاعدة يسعى الى زعزعة الاوضاع الامنية من خلال ضرب مكونات كركوك بهدف اثارة الفتنة الطائفية عبر تفجير سيارات مفخخة وعبوات ناسفة واعمال الخطف واستهداف القادة الامنيين".

واضاف "ندعو القادة السياسيين في كركوك الى التوصل لاتفاق بهدف عدم تأجيج الاوضاع"، مؤكدا "انهم رغم خلافاتهم يتفقون على الابقاء على القوات الاميركية في كركوك لتساعد في حل المشاكل العالقة" بين مكوناتها.

ومن المقرر ان ترحل جميع القوات الاميركية التي يقدر عددها باقل من خمسين الف عسكري حاليا، نهاية العام الحالي، بحسب الاتفاقية الامنية الموقعة بين بغداد وواشنطن.

وقال رئيس هيئة اركان الجيوش الاميركية مايكل مولن خلال زيارة الى بغداد في ٢٢ نيسان/ابريل انه "اذا رغبت الحكومة العراقية في مناقشة امكانية بقاء بعض القوات الاميركية، فانا متأكد من ان حكومتي سترحب بهذا الحوار".

واكد ان على الحكومة العراقية ان توضح ذلك "في وقت قريب جدا لتجنب اتخاذنا قرارات لوجستية وعملياتية لا يمكننا الرجوع عنها، اذ ان علينا اتخاذ هذه القرارات خلال الاسابيع المقبلة".

وحذر مصدر امني رفيع المستوى في كركوك من ان "الانسحاب الاميركي من العراق عموما ومن كركوك خصوصا، خطر قاتل".

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير — فخري كريم
المدير العام — غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي — عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق — علي حسين
مدير التحرير الاداري — نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي — علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني — ماجد الماجدي
المدير الفني — خالد خضير

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون